● أخبار قصيرة

الأرجنتين تصعّد نزاع فوكلاند.. ملاحقة شركات النفط قضائياً

أعلنت الأرجنتين تصعيد نزاعها مع بريطانيا بشأن جزر فوكلاند، مؤكدةً عزمها مقاضاة شركات نفطية تعمل على تطوير حقول قرب الجزر، بدعوى حصولها على تراخيص بريطانية غير شرعية للتنقيب وإنتاج الهيدروكربونات في حوض مالفيناس الشمالي. وقال مكتب الرئيس خافيير ميلي إن وزير الخارجية سيقدم شكوى جنائية ضد شركتي «نافيتاس بتروليوم» و«إيكو أتلانتيك»، مع ملاحقة مساهميهما أيضاً. ويتزامن التصعيد مع خطط لتطوير حقول نفطية بمشاركة شركات بريطانية وصهيونية، فيما يعتزم ميلي طرح مشروع قانون لتشديد العقوبات على الشركات العاملة في الجزر. ويعود النزاع إلى خلاف تاريخي حول السيادة، تصاعد إلى حرب عام ١٩٨٢. ولا تزال بوينس آيرس تطالب بحقها في الجزر عبر الأمم المتحدة.

انتهاء الهدنة الروسية المحدودة مع كييف.. عودة الضربات إلى العاصمة

انتهت فجر الثلاثاء الهدنة الروسية المحدودة التي استمرت ثلاثة أيام، والتي أمر بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوقف الضربات الجوية على العاصمة الأوكرانية كييف، بالتزامن مع زيارة المبعوثين الأميركيين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر إلى موسكو وكييف.
وعادت الهجمات على كييف بعد انتهاء الهدنة، مع ورود أنباء عن استخدام طائرات مسيّرة واندلاع حرائق. وأوضح بوتين أن الهدنة جاءت استجابة لطلب دبلوماسي، وأنها كانت محددة زمانياً وجغرافياً، وليست وقفاً شاملاً للقتال.
وخلال فترة الهدنة، استمرت العمليات العسكرية بين الطرفين في مناطق أخرى، فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية استهداف منشآت صناعية ولوجستية ومواقع مرتبطة بالإمدادات العسكرية الأوكرانية.

أوروبا تضخ ٢٣٢ مليون دولار في غرينلاند لتعزيز نفوذها في القطب الشمالي

أعلن الاتحاد الأوروبي استثمار ٢٠٠ مليون يورو، أي نحو ٢٣٢ مليون دولار، في غرينلاند خلال العامين الحالي والمقبل، في خطوة تهدف إلى تعزيز حضوره الاقتصادي والإستراتيجي في القطب الشمالي، بالتزامن مع الضغوط الأميركية لفرض السيطرة على الجزيرة.
وتركز الاستثمارات على المعادن الحيوية، والطاقة المتجددة، والاتصالات، والسياحة، والإسكان والبنية التحتية، إضافة إلى دعم الشركات الصغيرة ومشروعات مراكز البيانات. وتحظى المعادن بأهمية خاصة، إذ تضم غرينلاند رواسب لـ٢٥ من أصل ٣٤ مادة خام يصنفها الاتحاد الأوروبي حيوية لصناعاته، ما يجعلها جزءاً من مساعي أوروبا لتقليل اعتمادها على الصين. ومع تنامي التنافس الأميركي والصيني والروسي والأوروبي على موارد القطب الشمالي وطرق الملاحة، تتحول غرينلاند تدريجياً إلى ساحة رئيسية للصراع الاقتصادي والجيوسياسي.

إحكام الطوق الاستراتيجي حول بكين

«حافة الحرية».. واشنطن تعيد هندسة التوتر في شرق آسيا

الوفاق/ تواصل الولايات المتحدة استعراض قوتها العسكرية في شبه الجزيرة الكورية عبر مناورات «حافة الحرية» الثلاثية، التي انطلقت في ٧ سبتمبر/أيلول وتستمر حتى ١١ منه، بمشاركة كوريا الجنوبية واليابان، في وقت تبدو فيه سياستها تجاه كوريا الشمالية محكومة بالتناقض أكثر من كونها قائمة على استراتيجية واضحة. فبينما تحاول إدارة دونالد ترامب فتح نافذة للحوار مع بيونغ يانغ، فإنها في الوقت نفسه تواصل نشر قواتها وإجراء مناورات عسكرية واسعة في محيط كوريا الشمالية، ما يجعل الحديث الأميركي عن التهدئة أقرب إلى مناورة سياسية منه إلى مسار جادلتخفيف التوتر.
واللافت أن واشنطن، التي قلصت من جانب واحد مناورات «درع الحرية أولتشي» مع سول بحجة أنها تحمل رسالة عدائية تجاه كوريا الشمالية، تعود للمشاركة في تدريبات ثلاثية لا تخلو من الرسائل العسكرية والاستراتيجية. وهنا يبرز السؤال: هل تريد الولايات المتحدة فعلاً تهدئة شبه الجزيرة الكورية، أم أنها تحاول فقط إعادة ترتيب أوراقها بما يضمن بقاءها صاحبة القرار والنفوذ في المنطقة؟

«حافة الحرية».. رسالة مزدوجة

تجري المناورات في المياه الدولية شرق وجنوب جزيرة جيجو، وتشمل الدفاع الصاروخي البالستي والجوي، والحرب المضادة للغواصات والاعتراض البحري، إلى جانب تدريبات متعددة المجالات. وتقول سول وواشنطن إن هذه التدريبات دفاعية وروتينية، وإن هدفها مواجهة التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. غير أن هذا التوصيف لا يلغي ما تحمله المناورات من رسائل سياسية، خصوصاً في منطقة شديدة الحساسية تتقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة والصين واليابان والكوريتين. ولا تكتفي واشنطن بالحفاظ على وجود عسكري يضم نحو ٢٨ ألفاً و٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية، بل تعمل على تعزيز التنسيق الأمني بين سول وطوكيو. بما يحوّل التعاون الثلاثي إلى جزء أكثر تماسكاً من شبكة التحالفات الأميركية في شرق آسيا، في ظل تصاعد المنافسة مع الصين.

الصين.. الهدف الذي لا يظهر في العنوان

لا يمكن قراءة هذه المناورات بمعزل عن التنافس الأميركي -الصيني، حتى وإن كانت كوريا الشمالية عنوانها المعلن. فتعزيز التنسيق العسكري بين سول وطوكيو يرسخ شبكة أمنية إقليمية تقودها واشنطن، ويضع الصين أمام بيئة استراتيجية أكثر تعقيداً في شرق آسيا. كما تمنح المناورات الولايات المتحدة مبرراً لإبقاء قواتها وقواعدها العسكرية في المنطقة تحت ذريعة مواجهة المخاطر الأمنية، بينما يصبح الحلفاء الآسيويون أكثر ارتباطاً بالاستراتيجية الأميركية.
وبذلك تتحول شبه الجزيرة الكورية إلى إحدى ساحات المنافسة على النفوذ في شرق آسيا، ويصبح «التهديد الكوري الشمالي» عاملاً يسمح لواشنطن بتوسيع حضورها العسكري بدلاً من معالجة جذور الأزمة سياسياً. وقد يدفع استمرار هذا النهج المنطقة إلى سباق تسلح متواصل، تتحمل دولها وشعوبها كلفته، بينما تحافظ الولايات المتحدة على موقعها باعتبارها القوة الأمنية التي لا غنى عنها.

واشنطن بين ترضية سول والضغط على بيونغ يانغ

يظهر التناقض الأميركي بصورة أوضح في تعامل واشنطن مع الحليفة كوريا الجنوبية والخصم كوريا الشمالية. فقد شكّل تقليص واشنطن لمناورات «درع الحرية أولتشي» ضربةً لسول، التي تعتمد بصورة كبيرة على المظلة العسكرية الأميركية. في حين بدا القرار وكأنه محاولة لمنح ترامب مساحة أوسع للتحرك باتجاه كيم جونغ أون. لكن واشنطن لم تستطع تحمل كلفة إظهار التراجع أمام حلفائها. فجاءت «حافة الحرية» لتؤكد لسول وطوكيو أن الولايات المتحدة لم تتخلّ عن التزاماتها العسكرية، حتى لو غيّرت شكلها. وهنا تتحول المناورات إلى أداة لترميم صورة أميركا أكثر مما تتحول إلى وسيلة لبناء السلام. إنها سياسة تقوم على إرسال رسائل متناقضة في آنٍ واحد: تطمين الحلفاء من جهة، والضغط على كوريا الشمالية من جهةٍ أخرى، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام التفاوض. وقد تحقق هذه المقاربة مكاسب تكتيكية قصيرة الأمد، لكنها لا تنتج بالضرورة استقراراً طويل الأمد.

تتحول شبه الجزيرة الكورية إلى مسرح لاستعراض القوة، فيما تواصل واشنطن مناوراتها للضغط على بيونغ يانغ واحتواء الصين وتعزيز نفوذها الإقليمي

كوريا الجنوبية.. الحليف الذي يدفع الثمن

تبدو سول في هذه المعادلة الطرف الأكثر تعرضاً للضغط. فهي مطالبة من جانب واشنطن بإثبات التزامها بالتحالف، والمشاركة في ترتيبات أمنية تتجاوز شبه الجزيرة الكورية، بل ودراسة إمكانية إرسال قوات أو قطع عسكرية إلى مضيق هرمز في ظل العدوان الأمريكي على إيران.
وهذا يكشف طبيعة التحالف كما تريده واشنطن: تحالف لا يقتصر على حماية كوريا الجنوبية، وإنما يتطلب منها تقديم مساهمات عسكرية وسياسية في ملفات بعيدة عن أمنها المباشر. وفي المقابل، لا تحصل سول بالضرورة على ضمانات مستقرة، بدليل القرارات الأميركية المتغيرة بشأن المناورات والعلاقات مع بيونغ يانغ. أما الرهان على مشاركة كوريا الجنوبية قوات أو قطع عسكرية في مضيق هرمز، فيكشف أن واشنطن لا تنظر إلى حلفائها بوصفهم شركاء في الأمن فحسب، بل كأطراف تتحمل جزءاً من أعباء أجندتها العسكرية والسياسية حول العالم. فبدلاً من أن تقتصر التحالفات على حماية أمن كوريا الجنوبية، تسعى الولايات المتحدة إلى جرّ سول إلى صراعات وملفات بعيدة عن حدودها ومصالحها المباشرة، وتحميلها جزءاً من كلفة سياساتها. وليس مستغرباً، في المقابل، أن يواجه هذا التوجه اعتراضات داخل كوريا الجنوبية، خصوصاً أن إرسال سفن حربية إلى منطقة شديدة التوتر مثل مضيق هرمز قد يعرّض المصالح الكورية ومصادر الطاقة والتجارة للخطر. وهكذا لا تعود سول مجرد حليف تحتمي بالمظلة الأميركية، بل طرفاً يُطلب منه دفع ثمن الاستراتيجية الأميركية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

«حافة الحرية».. مناورات تُبقي التوتر مفتوحاً

تكشف «حافة الحرية» أن السياسة الأميركية في شرق آسيا لا تزال أسيرة منطق القوة والتحالفات العسكرية، حتى عندما تتحدث واشنطن عن الحوار والسلام. فالمشكلة ليست في إجراء تدريب عسكري بحد ذاته، بل في تحويل المناورات إلى أداة دائمة لإدارة التوتر بدلاً من معالجة أسبابه. وتبدو واشنطن في هذه المعادلة وكأنها تريد كل شيء في الوقت نفسه: ردع كوريا الشمالية، وطمأنة اليابان وكوريا الجنوبية، والضغط على الصين، وإبقاء زمام المبادرة الدبلوماسية في يدها. لكن هذا النهج المتناقض قد يقود إلى نتيجة عكسية؛ إذ يدفع بيونغ يانغ إلى مزيد من التشدد والتسلح، ويجعل سول وطوكيو أكثر اعتماداً على المظلة الأميركية، ويُبقي المنطقة في دائرة لا تنتهي من المناورات والردود المضادة. وبدل أن تكون شبه الجزيرة الكورية ساحة للتهدئة والحوار، تتحول بفعل السياسة الأميركية إلى مسرح دائم لاستعراض القوة. ومن هنا، فإن «حافة الحرية» قد تتحول إلى حافة جديدة للتوتر، إذ تواصل واشنطن استثمار مخاوف حلفائها وخصومها لتثبيت نفوذها، ولو كان الثمن تأجيل السلام مجدداً.

الاحتلال يخسر نخبته.. الحرب تستنزف المجتمع

يشهد كيان الاحتلال تصاعداً في هجرة الشباب والكفاءات، ولا سيما الأطباء والمهندسين والأكاديميين والعاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة. وقد غادر مئات الآلاف البلاد بين عامَي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، فيما تحوّل عشرات الآلاف منهم إلى مهاجرين على المدى الطويل، ما يثير مخاوف متزايدة بشأن مستقبل الاقتصاد والمجتمع.
وتزداد خطورة الظاهرة بسبب طبيعة الفئات المغادرة، إذ تضم نسبة كبيرة من أصحاب التعليم والدخل المرتفع والخبرات المتخصصة. ويعني ذلك خسارة موارد بشرية وعلمية وإيرادات ضريبية مهمة، في وقت يشهد فيه الكيان تراجعاً في أعداد الأطباء والمهندسين، وارتفاعاً في مغادرة العاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة، الذي يمثل أحد أعمدة الاقتصاد والتطور التقني.
ووفق دراسة لجامعة تل أبيب، فإن الحرب ليست العامل الوحيد وراء الهجرة، لكنها فاقمت أزمات سياسية واجتماعية سابقة، بينها تراجع الثقة بالمؤسسات، والاستقطاب السياسي، والخلافات حول الخدمة العسكرية، إضافة إلى طول أمد الحرب وتكرار استدعاء قوات الاحتياط.
ولا تقتصر التداعيات على الاقتصاد، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية والسياسية، مع مغادرة أعداد من المتعلمين والعلمانيين والليبراليين، ما قد يؤثر في التوازن الداخلي ويضعف قطاعات حيوية. وفي حال استمرار هذا المسار، قد تتحول الهجرة من ظاهرة مؤقتة إلى أزمة هيكلية، تستنزف الكيان من أهم موارده: الكفاءات والخبرات والثقة بالمستقبل، وتزيد كلفة الحرب على المجتمع إلى جانب كلفتها العسكرية والاقتصادية.

السعودية تتدخل من الجو.. والقوات اليمنية تُفشل التصعيد

مع اتساع رقعة المواجهات في اليمن، تواصل القوات المسلحة اليمنية تحقيق تقدم في عدد من الجبهات، في وقت تواجه فيه القوات المدعومة من السعودية صعوبة في تحقيق مكاسب عسكرية حاسمة. وقد لجأت السعودية إلى تكثيف غاراتها الجوية وفتح جبهات جديدة بهدف تخفيف الضغط عن حلفائها وتشتيت قدرات القوات المسلحة اليمنية.
وشنّ الطيران السعودي أكثر من ٤٠ غارة على مناطق في الجوف ومأرب والبيضاء والضالع وتعز. وفي جبهات تعز، تمكنت القوات المسلحة اليمنية، بمساندة مقاتلين من قبائل المحافظة، من السيطرة على مواقع ومرتفعات استراتيجية، بينها جبل غباري ونقيل الكورة، بما يمنحها إشرافاً على طرق إمداد وحركة مهمة باتجاه الساحل الغربي ومفرق المخا.
وفي الجوف، واجهت محاولات التقدم التي قادتها قوات مدعومة من السعودية مقاومة من القوات المسلحة اليمنية، مع ورود تقارير عن تدمير عدد من المدرعات وسقوط قتلى وجرحى في صفوف المهاجمين. وردّ الطيران السعودي بغارات واسعة، استهدفت مناطق عدة، بينها إصلاحية الجوف المركزية، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين. وأكدت القوات المسلحة اليمنية، في بيان لها، أن التصعيد السعودي لن يمر من دون رد، معلنة إسقاط طائرة استطلاع مسلحة، ومشددةً على امتلاكها خيارات متعددة في حال قررت الرياض توسيع الحرب. كما أكدت صنعاء استمرار جاهزيتها للدفاع عن اليمن، معتبرةً أن التصعيد العسكري لن يغيّر من معادلة الصمود والمواجهة.

زلزال سياسي في ألمانيا.. اليمين المتطرف يقترب من تشكيل أول حكومة محلية

شهدت ألمانيا تطوراً سياسياً لافتاً بعد تصدّر حزب «البديل من أجل ألمانيا» انتخابات ولاية سكسونيا أنهالت شرقي البلاد، وحصوله على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٣، ليصبح قريباً من تشكيل أول حكومة ولاية بقيادته. منذ الحقبة النازية. ورغم عدم امتلاكه الأغلبية المطلقة، تبرز إمكانية تشكيل تحالف مع حزب «بي. إس. دبليو» اليساري المتشدد، الذي تجاوز عتبة ٥٪ وأبدى استعداده للتفاوض مع جميع الأحزاب، بما فيها «البديل».
في المقابل، تسعى الأحزاب التقليدية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة المستشار فريدريش ميرتس، إلى منع وصول اليمين المتطرف إلى الحكم عبر سياسة «الجدار الحاجز» ورفض التعاون معه.
وتزامن الفوز مع احتجاجات في برلين شارك فيها آلاف الأشخاص، رافعين شعارات مناهضة للفاشية والعنصرية. ويُنظر إلى نتائج الانتخابات باعتبارها «زلزالاً سياسياً» يعكس صعود اليمين المتطرف ويضع مستقبل التحالفات السياسية الألمانية أمام اختبار حاسم.